# الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

## النفط الكويتي يرتفع إلى 19,50 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 36 سنتا في تداولات أمس الاول ليبلغ 19,50 دولاراً مقابل 19,14 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الأربعاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات امس ليتجه الخام لتسجيل مكاسب أسبوعية بدعم الطقس البارد الذي ضرب الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا خلال الساعات الماضية وهو ما أثار التكهنات بشأن ارتفاع الطلب على وقود التدفئة.

### 6٪ تراجعاً سنوياً بودائع «الخاص»

# «الوطني»: نمو الائتمان يستقر عند 6,5٪ في نوفمبر

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان نمو الائتمان في الكويت شهد ارتفاعا جيدا خلال شهر نوفمبر من العام 2015 مع تراجعه بصورة طفيفة ليصل إلى 6,5٪ على أساس سنوي. فقد ارتفع إجمالي الائتمان بواقع 189 مليون دينار خلال الشهر متسارعا قليلا عن متوسطه الشهري للاثنى عشر شهرا الماضية. وحافظت القروض الشخصية على قوتها، كما جاء الائتمان الممنوح لقطاع العقار والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية قويا خلال شهر نوفمبر. واستمرت ودائع القطاع الخاص بالتراجع منذ مايو من العام 2015 ليزداد التراجع إلى 6,1٪ عن عام مضى. وشهدت أسعار الفائدة ارتفاعا ملحوظا في نوفمبر مع ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع وأسعار فائدة الإنتربنك خلال الشهر. كما استمرت أسعار فائدة الإنتربنك بالارتفاع في الاسابيع اللاحقة.

وقد حافظت القروض الشخصية على قوتها خلال شهر نوفمبر. فقد سجلت التسهيلات الشخصية في نوفمبر باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية زيادة بلغت 107 ملايين دينار، بينما ظل النمو ثابتا عند 13,1٪ على أساس سنوي. في المقابل لم تشهد القروض قصيرة الأجل الممنوحة عادة لشراء السيارات وغيرها من السلع الاستهلاكية أي زيادة بينما ظلت القروض طويلة الأجل المحرك الوحيد للنمو مسجلة زيادة بواقع 15,9٪ على أساس سنوي.

واشار التقرير الى اعتدال نمو الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال خلال شهر نوفمبر. فقد ارتفع الائتمان الممنوح للشركات باستثناء الشركات الاستثمارية بواقع 93 مليون دينار ليتراجع النمو إلى 4,2٪ على أساس سنوي. وجاءت الزيادات بصورة كبيرة من الائتمان الممنوح لقطاع العقار والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية. وعلى الرغم من قوة أداء الائتمان الممنوح لقطاع التجارة إلا أن الصناعة والتشييد والبناء شهدت تراجعا في النمو. في الوقت نفسه، شهد الائتمان الممنوح للشركات الاستثمارية (المؤسسات المالية غير المصرفية) تراجعا طفيفا بواقع 6 ملايين دينار. فقد ارتفعت وتيرة تراجع الائتمان الممنوح لهذا القطاع إلى 6,3٪ على أساس سنوي في نوفمبر ليصل مستواها إلى نصف ما كانت عليه في العام 2009. وشهدت الودائع تراجعا خلال شهر نوفمبر لاسيما ودائع القطاع الخاص التي تراجعت بواقع 427 مليون دينار خلال الشهر. وقد تسبب هذا التراجع في انكماش عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بصورة طفيفة بلغت 0,8٪ على أساس سنوي وتراجع أكبر في عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) بواقع 8,2٪ على أساس سنوي نتيجة تأثيرات قاعدية. وتراجعت ودائع القطاع الخاص في خمسة من الأشهر الستة الأخيرة بواقع 6,1٪ منذ مايو من العام 2015. وجاء هذا التراجع في جميع ودائع القطاع الخاص خلال نوفمبر وبالأخص في الودائع بالعملة الأجنبية والودائع لأجل بالدينار .

وقال التقرير ان الودائع الحكومية شهدت ارتفاعا عوض بعض التراجع الذي شهدته ودائع القطاع الخاص في الأشهر الأخيرة. فقد ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية بواقع 152 مليون دينار في نوفمبر وبواقع 679 مليون دينار منذ يوليو من العام 2015. وازدادت نسبة الودائع الحكومية إلى الأصول من 9٪ في يوليو من العام 2015 لتصل إلى 10٪ في نوفمبر. ولا تزال سيولة القطاع المصرفي جيدة رغم تعرضها لبعض الضغوطات مؤخرا. فقد استقرت ارصدة البنوك السائلة مع البنك المركزي (التي تشمل النقود والودائع لدى بنك الكويت المركزي إضافة إلى سندات البنك المركزي) عند 5 مليارات دينار في نوفمبر من العام 2015 أو 8,8٪ من إجمالي الأصول المصرفية، مسجلة تراجعا من 10٪ـ11٪ في الفترة قبل فصل الصيف.

وبين التقرير ان أسعار فائدة الإنتربنك للدينار شهدت ارتفاعا ملحوظا ووسط ترقب الأسواق لرفع الفائدة الأميركية من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي في أواخر العام 2015 والذي حصل بالفعل في شهر ديسمبر. فقد ارتفعت أسعار الفائدة لأجل ثلاثة أشهر بواقع 36 نقطة أساس منذ بداية السنة المالية لتصل إلى 1,40٪ في نوفمبر. وقد بدأت الأسعار في الارتفاع منذ ذلك الوقت مسجلة زيادة تجاوزت 60 نقطة أساس منذ بداية السنة المالية في العام 2015 وارتفاع إلى 1,56٪. كما ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار خلال نوفمبر بواقع 2ـ3 نقاط أساس.

**القروض الشخصية تحافظ على قوتها مسجلة 107 ملايين دينار**

**16٪ نمواً سنوياً للقروض طويلة الأجل.. لتظل محرك النمو الوحيد**

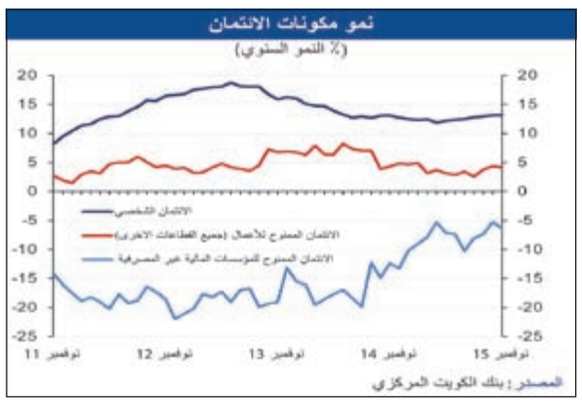

المصدر : بنك الكويت المركزي

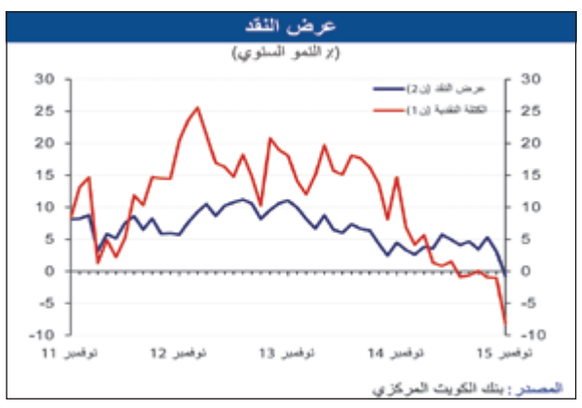

المصدر : بنك الكويت المركزي

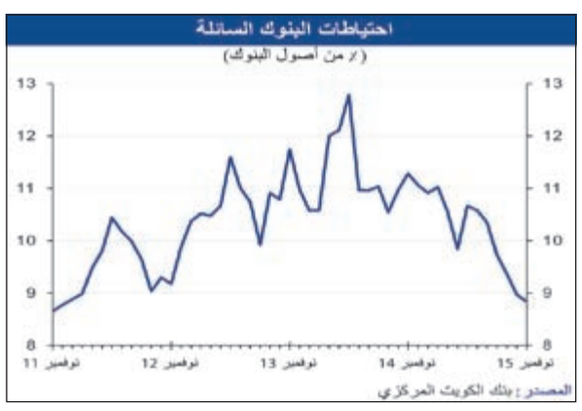

المصدر : بنك الكويت المركزي

### خلال نوفمبر 2015.. و38 مليار دينار إجمالي ودائع «الحكومي» و«الخاص»

# «بيتك»: تراجع ودائع «الخاص» إلى 32 مليار دينار.. لأول مرة منذ 13 عاماً

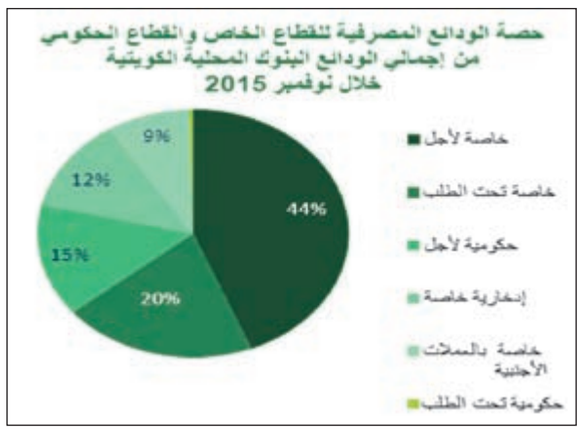


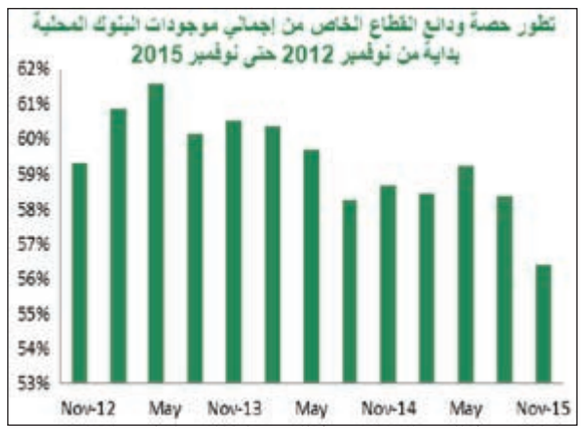


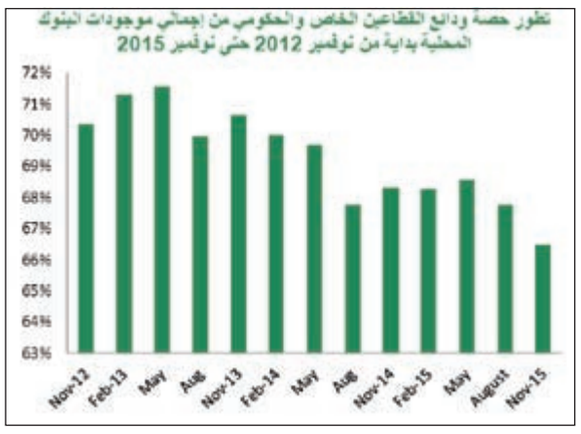


**1,7٪ انخفاضاً سنوياً لودائع «الخاص» بالعملة المحلية إلى 29 مليار دينار**

**9٪ تراجعاً سنوياً بودائع «الخاص» تحت الطلب للمرة الثالثة خلال 4 سنوات**

**9٪ نمواً سنوياً للودائع بالعملات الأجنبية لـ «الخاص» مسجلة 3,2 مليارات دينار**

**4,6 ٪ هبوط الودائع الادخارية مقابل زيادة ودائع لأجل بـ 3,2٪**

## 57 مليار دينار موجودات البنوك في نوفمبر بنمو 1٪

قال تقرير صادر عن بنك بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان نمو إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي سجل وفقا لآخر معلومات يصدرها بنك الكويت المركزي خلال يناير 2016 أدنى نمو سنوي خلال 10 سنوات نسبته 0,6٪ في نوفمبر مقارنة بنمو سنوي أكبر نسبته 3,9٪ في أكتوبر 2015 ونمو أعلى 4,5٪ في نوفمبر 2014، إذ وصل حجمها 37,9 مليار دينار في نوفمبر، كما يعد هذا النمو السنوي أدنى بكثير من متوسط معدلات النمو السنوي خلال 2015 الذي نسبته 4٪.

ولفت التقرير الى ان النمو السنوي جاء طفيفا بمقدار 214 مليون دينار خلال نوفمبر مع تراجع سنوي لودائع القطاع الخاص للمرة الأولى منذ ثلاث عشرة سنة في حين أن متوسط النمو السنوي لودائع القطاع الخاص سجل 4,3٪ في 2015، في مقابل ارتفاع سنوي كبير في الودائع الحكومية يزيد بشكل ملحوظ عن متوسط نموها السنوي في 2015 الذي نسبته 2,3٪.

بينما هدأت نسبة تراجع إجمالي الودائع إلى أقل من واحد٪ (0,7٪) في نوفمبر مقارنة بتراجع بضعف النسبة في أكتوبر قدره 1,4٪ بلغت خلاله 38,1 مليار دينار.

وتمثل ودائع القطاع المصرفي أهم مصدر للأموال بالنسبة إليه وجانبا بارزا من ميزانيته، برغم تراجع حصتها نسبيا من موجودات القطاع إلى 66,5٪ في نوفمبر مقابل 67,6٪ من إجمالي ميزانيته في أكتوبر، بينما كانت تشكل أكثر من 68٪ من موجودات البنوك المحلية في عام 2014، وتمثل ودائع القطاع الخاص الجانب الأكبر من الودائع لدى الجهاز المصرفي، بينما تستمر حصة ودائع القطاع الخاص من الودائع في التراجع إلى 84,8٪ في نوفمبر مقابل 85,3٪ من الودائع في أكتوبر ونحو 86٪ منها في نوفمبر 2014، في المقابل زادت حصة ودائع القطاع الحكومي لتشكل 15,2٪ في نوفمبر مقارنة مع 14,7٪ في أكتوبر 2015 وحصة كانت تشكل 14٪ من إجمالي الودائع في نوفمبر 2014.

**المعروض النقدي**

وقال التقرير ان ودائع القطاع الخاص تراجعت خلال نوفمبر إلى نحو 32,1 مليار دينار بنسبة 1,3٪ وبمقدار 427 مليون دينار عن حجمها الذي كان قد تراجع بنسبة أكبر قليلا 2,3٪ على أساس شهري في أكتوبر مسجلة خلاله 32,5 مليار دينار.

بينما انخفضت على أساس سنوي للمرة الأولى منذ عام 2003 بنسبة 0,7٪ في نوفمبر 2015 بنحو 222 مليون دينار عن العام السابق الذي وصلت فيه 32,3 مليار دينار، في حين نمت بمعدل سنوي نسبته 3,5٪ في أكتوبر 2015، وكان نموها السنوي وصل 4,7٪ في 2014.

وبرغم تراجع ودائع القطاع الخاص إلا أنه قد استقرت حصتها من المعروض النقدي عند 95,7٪ خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2015 وفي ذات الفترة من عام 2014، بينما انخفض المعروض إلى 33,5 مليار دينار في نوفمبر بنسبة 1,3٪ عن حوالي 34 مليار دينار في أكتوبر الذي تراجع بنسبة أكبر قدرها 2,4٪، بينما يزيد حجم الائتمان المصرفي للمرة الأولى عن ودائع القطاع الخاص في البنوك المحلية في نوفمبر إذ يمثل 101,5٪ منها بأعلى حصة منذ عام 2011 مقتربا من معدلات هذا المؤشر التي سادت السوق في الفترة من عام 2007 حتى 2010 ومقارنة مع حصة قدرها 94,7٪ من ودائع القطاع الخاص في نوفمبر 2014.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، وقد استمرت حصة الودائع بالعملة المحلية في الارتفاع خلال عام 2015 إلى 89,9٪ في نوفمبر مقابل 89,4٪ من ودائع القطاع الخاص في أكتوبر، في حين تراجعت حصة الودائع بالعملات الأجنبية نسبيا إلى 10,1٪ في نوفمبر مقابل 10,6٪ من ودائع القطاع الخاص في أكتوبر، وتتكون الودائع بالعملة المحلية من ثلاثة أنواع من الودائع طبقا لآجال استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

**التوزيع النسبي**

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية إذ وصلت إلى 57,5٪، بينما زادت حصة الودائع تحت الطلب نسبيا لتمثل 26,4٪، في حين استقرت حصة الودائع الادخارية عند 16,1٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في خلال نوفمبر.

واستعرض التقرير تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية خلال نوفمبر طبقا لتصنيفها، تراجعت الودائع تحت الطلب إلى 7,620 مليار دينار خلال نوفمبر بنسبة طفيفة بلغت (0,2٪) وبمقدار 14,4 مليون دينار، بعدما انخفضت إلى 7,635 مليارات دينار خلال أكتوبر بنسبة أكبر قدرها 4,1٪، بينما تضاعفت وتيرة الانخفاض الشهري في نوفمبر لودائع الادخار مقارنة بانخفاض اكتوبر، إذ وصلت إلى 4,64 مليارات دينار في نوفمبر بنسبة انخفاض قدرها 0,7٪ وبمقدار 33,7 مليون دينار مقارنة بنحو 4,67 مليارات دينار في أكتوبر الذي انخفض بنسبة أقل قدرها 0,4٪، كما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى 16,6 مليار دينار بنسبة 1٪ وبمقدار 173 مليون دينار خلال نوفمبر مقارنة بانخفاضها بنسبة أقل لم تتجاوز نصف٪ (0,2٪) في أكتوبر الذي كان قد سجل 16,8 مليار دينار.

وانعكاسا لما سبق فقد بلغت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية 28,9 مليار دينار متراجعة بنسبة 0,8٪ على اساس شهري وبحوالي 221 مليون دينار في نوفمبر مقابل تراجع شهري أكبر نسبته 1,3٪ منخفضة إلى 29,1 مليار دينار في أكتوبر، في الوقت الذي انخفضت فيه ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى 3,23 مليار دينار بنسبة 6٪ وبمقدار 207 ملايين دينار في نوفمبر مقارنة بتراجع شهري أكبر نسبته 10,6٪ مسجلة 3,4 مليارات دينار في أكتوبر.

وقال التقرير انه على مستوى النمو السنوي لودائع القطاع الخاص، فقد تراجعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب بنسبة ملحوظة قدرها 9,2٪ لم يشهدها شهر نوفمبر منذ عام 2006 وبمقدار 773 مليون دينار في نوفمبر مقابل أول تراجع سنوي خلال ثلاثة أعوام مضت مقداره 7 ملايين دينار في أكتوبر، بينما كانت تنمو بمستويات ملحوظة فاقت 17,6٪ في نوفمبر من العام 2014.

وزادت نسبيا وتيرة التراجع السنوي للودائع الادخارية إلى 4,6٪ في نوفمبر مقابل انخفاض أقل في أكتوبر نسبته 4,5٪، في حين أنها كانت تسجل معدلات نمو سنوية معتدلة قدرها 1,3٪ في 2014، في حين زاد النمو السنوي للودائع لأجل في خلال نوفمبر إلى 3,2٪ مقابل نمو سنوي أقل نسبته 2,3٪ في أكتوبر وهي تفوق بكثير معدلات نموها السنوي الطفيفة (0,2٪) في نوفمبر 2014.

وبالتالي انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس سنوي للمرة الأولى في 14 سنة بنسبة 1,7٪ بعد نمو سنوي طفيف في حدود نصف٪ في أكتوبر، وكانت تسجل معدلات نمو ايجابية قدرها 4,8٪ في نوفمبر 2014.

بينما تقلص النمو السنوي للودائع بالعملات الأجنبية إلى 9٪ في نوفمبر بعد نمو سنوي كبير ساد عام 2015 ووصل إلى 38,6٪ خلال أكتوبر، في حين أنها كانت تسجل نموا سنويا أقل قدره 3,4٪ في عام 2014.

وقال تقرير «بيتك» ان ودائع القطاع الحكومي في الجهاز المصرفي زادت الى 5,8 مليارات دينار في نوفمبر بنسبة شهرية قدرها 2,7٪ بحوالي 152 مليون دينار مقابل زيادتها بمعدل شهري أكبر نسبته 4,1٪ إذ وصلت إلى 5,6 مليارات دينار في أكتوبر.

بينما زادت بأعلى زيادة سنوية يسجلها نوفمبر في عامين وقدرها 8,2٪ مقابل نمو سنوي كانت نسبته 5,8٪ في أكتوبر، ونمو سنوي بنحو 3,3٪ في ذات الشهر نوفمبر 2014.

وهو ما دفع حصتها من إجمالي ودائع القطاع المصرفي إلى الزيادة لتصل إلى أعلى حصة تسجلها خلال ثلاث سنوات قدرها 15,2٪ في نوفمبر مقارنة مع 14,7٪ في أكتوبر، وهو ما دفع حصتها من إجمالي موجودات البنوك المحلية إلى التحسن لتشكل 10,1٪ من إجمالي موجودات البنوك في نوفمبر.

وذكر التقرير ان ودائع القطاع الحكومي تحت الطلب انخفضت إلى 165,6 مليون دينار في نوفمبر بنسبة كبيرة قدرها 11٪ بمقدار 20,6 مليون دينار مقارنة بحوالي 186 مليون دينار في أكتوبر الذي ارتفع بنسبة 1,1٪.

في حين ارتفعت ودائع القطاع الحكومي لأجل إلى 5,58 مليارات دينار في نوفمبر بنسبة 3,2٪ مقارنة مع 5,41 مليارات دينار في أكتوبر الذي ارتفعت خلاله بنسبة أكبر قدرها 4,2٪.

اشار تقرير «بيتك» الى ارتفاع موجودات البنوك المحلية الكويتية إلى ما يفوق 56,9 مليار دينار في نوفمبر بنسبة زيادة قدرها 1٪ بحوالي 546 مليون دينار عن حجمها في أكتوبر الذي انخفض إلى 56,4 مليار دينار بأقل معدل نمو سنوي خلال العام 2015 في نوفمبر ونسبته 3,3٪ عن حجمها في عام 2014، وهي أقل من نموها السنوي الذي نسبته 4,6٪ خلال أكتوبر، كما تقل بشكل ملحوظ عن معدلات نموها السنوية في نوفمبر من 2014 التي كانت وصلت إلى 8٪.